

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

السادة/ مساهمي شركة أبناء محمد حسن الناقل المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسر لجنة المراجعة بشركة أبناء محمد حسن الناقل أن ترفع إلى مساهمي الشركة تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، والذي يوضح أعمال اللجنة والمهام التي اضطلعت بها خلال العام ذلك بعد مطالعة ومراجعة كافة التقارير ذات العلاقة، وذلك في إطار مسؤولياتها الإشرافية المنصوص عليها في نظام الشركات ولوائح هيئة السوق المالية ذات العلاقة، وبما يكفل تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، ودعم سلامة التقارير المالية، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وكفاءة إدارة المخاطر، ومتابعة أعمال المراجعة الداخلية والخارجية.

وقد باشرت اللجنة أعمالها باستقلالية تامة، وعقدت اجتماعاتها الدورية مع الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي، واطلعت على التقارير والمعلومات اللازمة لأداء مهامها، واتخذت ما تراه مناسباً من توصيات ومرئيات ضمن نطاق اختصاصاتها.

أولاً: نبذة مختصرة عن لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تمارس مهامها باستقلالية وموضوعية وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وتتكون من ثلاثة أعضاء يتمتعون بالخبرات المالية والمحاسبية والإدارية اللازمة لتمكين اللجنة من أداء مسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

ولقد ضمت اللجنة في عضويتها في الدورة السابقة والمنتهية بتاريخ 14 ديسمبر 2025م كلا من:

م	الاسم	المنصب	حالة العضوية	تاريخ العضوية / مدة العضوية
1	مبارك عايض محمد السبيعي	رئيس اللجنة	عضو من خارج المجلس	من تاريخ: 2022/12/15م وحتى تاريخ: 2025/12/14م
2	مطلق عبد الله مطلق السبيعي	عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس	من تاريخ: 2022/12/15م وحتى تاريخ: 2025/12/14م
3	محمد هزاع محمد المطيري	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة مستقل	من تاريخ: 2022/12/15م وحتى تاريخ: 2025/12/14م

وتتضمن اللجنة في عضويتها في الدورة الحالية التي بدأت بتاريخ 15 ديسمبر 2025م كلاً من:

م	الاسم	المنصب	حالة العضوية	تاريخ العضوية / مدة العضوية
1	الأستاذ/ حاتم حمزة علي الشلالي	رئيس اللجنة	عضو مجلس إدارة مستقل	من تاريخ: 2025/12/15م وحتى تاريخ: 2029/12/14م
2	الأستاذ/ خالد علي مسلم فياض	عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس	من تاريخ: 2025/12/15م وحتى تاريخ: 2029/12/14م
3	الأستاذ/ مبارك عايض محمد السبيعي	عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس	من تاريخ: 2025/12/15م وحتى تاريخ: 2029/12/14م

ثانياً: اجتماعات لجنة المراجعة

عقدت اللجنة خلال السنة المالية 2025م أربعة (4) اجتماعات دورية ناقشت خلالها الموضوعات الداخلة ضمن اختصاصاتها، واتخذت حيالها القرارات والتوصيات المناسبة، بما يحقق أهدافها الرقابية والإشرافية.

ثالثاً: مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة

قامت لجنة المراجعة خلال العام 2025م بأداء اختصاصها ومهامها المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة سوق المال وكذلك لائحة وقواعد عمل اللجنة وفيها يلي بيان ذلك حسب الاختصاص:

(أ) التقارير المالية

مراجعة القوائم المالية النصفية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي الفني والتوصية بشأنها بعد المناقشات وتأكيد المراجع الخارجي على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، لضمان نزاهتها وشفافيتها.

(ب) المراجعة الداخلية

متابعة ومراجعة كافة التقارير الصادرة من المراجع الداخلي للشركة والنظر في أبرز الملاحظات وإعطاء التوجيهات ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة فيها في حين لزم الأمر. وكذلك الرقابة والإشراف العام على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وعلى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال.

(ت) مراجع الحسابات

التوصية لمجلس الإدارة بتشجيع مراجعي الحسابات بعد التحقق من استقلاليتهم. وكذلك متابعة فعالية أعمال مراجع الحسابات ودراسة تقاريره. والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية أو استشارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة.

(ث) ضمان الالتزام

مراجعة تقارير الجهات الرقابية والتحقق من مطابقتها والتأكد من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها. ومراجعة العقود والتعاملات التي تقوم بها الشركة ودراسة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية ومتابعة تطبيقها وامتثالها للأنظمة والتعليمات من الأطراف ذات العلاقة. ودراسة معاملات الأطراف ذات العلاقة والتأكد من سلامتها وعدالتها.

رابعاً: رأي لجنة المراجعة وأبرز أعمالها خلال السنة المالية

نبين لكم رأي لجنة المراجعة ببيان الأنشطة المتعلقة بأبرز المواضيع التي قامت بها لجنة المراجعة خلال السنة المالية، وذلك فيما يلي:

(1) القوائم المالية

راجعت اللجنة القوائم المالية النصفية والسوية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م مع الإدارة التنفيذية ومراجع الحسابات الخارجي. وبعد استكمال أعمال المراجعة والمناقشة والاطلاع على تقرير المراجع الخارجي، لم يتبين للجنة وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية أو تستدعي الإفصاح عنها بخلاف ما ورد في القوائم المالية وإيضاحاتها، وعليه أوصت اللجنة مجلس الإدارة باعتمادها.

(2) الرقابة الداخلية

إن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى فعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً. ولقد اطلعت اللجنة على تقارير أعمال المراجعة الداخلية، وتابعت جهود الإدارة التنفيذية في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية. وترى اللجنة أن أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة توفر مستوى معقولاً من التأكيد بشأن سلامة العمليات والتقارير المالية والالتزام بالأنظمة والتعليمات، مع استمرار الحاجة إلى مزيد من التحسين والمتابعة المستمرة. وتوصي اللجنة على أهمية السير في تحسين وتطوير الأعمال التي تطلع عليها وحدة الرقابة الداخلية في الشركة عن طريق تكوين وإنشاء قسم متكامل للإدارة بما يتواءم مع نمو أعمال الشركة وتوسع أنشطتها وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر.

(3) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

راجعت اللجنة المعاملات التي تمت خلال السنة المالية، ولم يتبين لها وجود أي معاملات مع الأطراف ذات العلاقة أو ممارسات تنطوي على تعارض مصالح جوهرية أو تؤثر على عدالة التعاملات أو مصالح الشركة ومساهميها، كما لم يرد للجنة ما يستوجب رفعه إلى مجلس الإدارة بهذا الشأن.

(4) المراجعة الخارجية

تابعت اللجنة أعمال مراجع الحسابات الخارجي، وناقشت معه خطة المراجعة ونتائج أعماله وملاحظاته الجوهرية، وتؤكد اللجنة استقلالته وموضوعيته والتزامه بالمعايير المهنية والتنظيمية ذات الصلة، كما لم يثبت للجنة وجود أي أمور قد تؤثر على استقلاله أثناء تأدية مهامه.

(5) مراجعة الموارد المتاحة للقيام بالأعمال المحاسبية والمراجعة السنوية لفعالية الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر بالشركة

راجعت اللجنة مدى كفاية الموارد البشرية والفنية المخصصة للوظائف المالية والمحاسبية ووظائف الرقابة وإدارة المخاطر، واطلعت على التقارير الدورية المقدمة من الإدارة التنفيذية والمراجع الداخلي، وتابعت الإجراءات المتخذة لمعالجة الملاحظات والحد من آثارها. واستناداً إلى ما عرض على اللجنة من تقارير ومناقشات خلال العام، لم يتبين وجود قصور جوهرية يؤثر على سلامة نظام الرقابة الداخلية أو عدالة القوائم المالية للشركة، مع تأكيد اللجنة أهمية الاستمرار في تطوير قدرات المراجعة الداخلية وتعزيز مواردها بما يدعم فعالية الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر.

رئيس لجنة المراجعة

